A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/52/742
21 December 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
البند ١١٥ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

تقرير الأداء الثاني

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في التقرير الثاني للأمين العام عن أداء الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (A/C.5/52/32 و Corr.1). وتلاحظ اللجنة الاستشارية، مثلما هو الشأن في الماضي، أن نطاق التقرير مالي فقط وسيستكمل بتقرير عن تنفيذ البرنامج، يقدم في وقت لاحق، لتنظر فيه لجنة البرنامج والتنسيق والجمعية العامة. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه ينبغي أن يكون الهدف من إعداد تقرير عن الأداء الربط بين البيانات المالية وأداء البرنامج ومن رأي اللجنة الاستشارية أنه ينبغي للأمانة العامة بذل جهود إضافية للنظر، على المدى البعيد، في الجمع بين جانبي أداء الميزانية في تقرير أداء واحد.

٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٣ من تقرير الأمين العام أن المستوى النهائي المتوقع للنفقات والإيرادات لفترة السنتين يمثل انخفاضا صافيا قدره ٢٥,١ مليون دولار مقارنة بالاعتمادات المنقحة وتقديرات الإيرادات التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٢٢٢/٥١ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦. وتقدر النفقات المسقطة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ بمبلغ إجمالي قدره ٥٤٩,٤ ٢ مليون دولار، ويعكس انخفاضا قدره ٥٣,٨ مليون دولار. وتقدر الإيرادات المسقطة بمبلغ ٤١٩ مليون دولار، وتعكس أيضا انخفاضا قدره ٢٨,٧ مليون دولار، بالمقارنة مع تقديرات الإيرادات المنقحة البالغة ٤٤٧,٧ مليون دولار لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧.

٣ - وكما يلاحظ من الفقرة ٤ من التقرير، تعكس الاحتياجات المخفضة الصافية التي تبلغ ٢٥,١ مليون دولار أثرا مجمعا لما يلي: (أ) احتياجات إضافية مسقطة تبلغ ٣١,٦ مليون دولار بسبب تغييرات في افتراضات التضخم (١,٦ مليون دولار)، والالتزامات المعقودة بموجب أحكام القرار ٢١٧/٥٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ بشأن النفقات غير المنظورة والنفقات الاستثنائية (٤,٣ مليون دولار) والالتزامات التي

211297 211297 97-37677

9737677

أذنت بها الجمعية العامة (٢٥,٧ مليون دولار) و (ب) نقصان في الإيرادات (٢٨,٧ مليون دولار)، يقابله انخفاض متوقع بمبلغ ٨٥,٤ مليون دولار بسبب تغييرات في افتراضات أسعار الصرف (٤٩,٣ مليون دولار)؛ واختلافات في تكاليف الوظائف والتكاليف العامة للموظفين (٣٠,٦ مليون دولار)؛ وتعديلات في وجوه الإنفاق بخلاف الوظائف (٥,٥ مليون دولار).

٤ - وتشمل تقديرات الأداء، كما ورد في الفقرة ٥ من التقرير، الاحتياجات الإضافية البالغة ١٠,٤ ملايين دولار لنظام المعلومات الإدارية المتكامل، وترد تفاصيل ذلك في التقرير المرحلي التاسع للأمين العام عن نظـــام المعلومات الإدارية المتكامل (A/52/711). وتنعكس هذه الاحتياجات في عمود "تغيرات أخرى"، الجدول ٣، الباب ٣٠، "الابتكارات التكنولوجية"، من تقرير الأداء. وتعتزم اللجنة الاستشارية النظر خلال دورتها في شباط/فبراير وآذار/ مارس ١٩٩٨ في متطلبات المشروع التي أجملت في التقرير التاسع للأمين العام عن نظام المعلومات الإدارية المتكامل. بيد أن اللجنة الاستشارية، توصي، في غضون ذلك، بشطب الاعتماد الإضافي البالغ ١٠,٤ مليون دولار لنظام المعلومات الإدارية المتكامل من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧.

٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٨ من تقرير الأمين العام أنه "منح للمكاتب، في أوائل عام ١٩٩٧، قدر أكبر من المرونة في التنفيذ عن طريق عملية توزيع الحصص لتسهيل دور مدراء البرامج في الاستفادة إلى أقصى حد من الموارد". وعلمت اللجنة الاستشارية، بعد الاستفسار أن مدراء البرامج منحوا مزيدا من الإمكانات لإعادة توزيع الموارد المخصصة لبرامجهم، باستثناء تكاليف الموظفين، والأتعاب ومصروفات الضيافة. وترحب اللجنة الاستشارية بهذا التطور.

٦ - ويشير الأمين العام في الفقرة ٧ من تقريره إلى أن تنفيذ الميزانية خلال فترة السنتين الحالية ينطوي على تحد أكبر بكثير منه في فترات السنتين السابقة "بسبب الجهود النشيطة المطلوبة للتصرف في حدود مستوى الموارد المخفض بشكل حاد خلال دورة قصيرة من دورات الميزانية وفي حدود هيكل للميزانية يتسم بقدر محدود من المرونة أو يتطلب فترات تحضيرية أطول لتدبير الوفورات اللازمة بخلاف الوفورات المحققة عن طريق إجراء تخفيضات كبيرة في تكاليف الموظفين". وفي هذا الصدد، تذكر اللجنة الاستشارية بأن معدلي الشغور المستهدفين للفئة الفنية وفئة الخدمات العامة وما يتصل بهما من فئات يبلغان ١٠,٤ و ٧,٥ في المائة على التوالي.

٧ - إلا أن اللجنة الاستشارية تلاحظ من الفقرة ٢٦ من التقرير أنه بالاستناد إلى البيانات المتعلقة بفترة ٢٢ شهرا، يقدر معدلا الشغور الفعليان لهاتين الفئتين من الموظفين بـ ١٢,٨ و ٧,٦ في المائة على التوالي.

كما يتبين من الجدول ٩ من تقرير الأداء أن معدلات الشغور في بعض أبواب الميزانية ارتفعت خلال فترة السنتين إلى مستويات عالية للغاية. فعلى سبيل المثال، ارتفعت هذه المعدلات في الباب ٢١ من الميزانية، "حقوق الإنسان"، من ٤ و ٨,٥ في المائة في الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة، على التوالي، في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، إلى ٤٩ و ١٨,٦ في المائة، على التوالي، في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧؛ وفي الباب ١١ من الميزانية، "برنامج الأمم المتحدة للبيئة"، ارتفعت هذه المعدلات من ١٧,٤ في المائة في الفئة الفنية وانعدام الشواغر في فئة الخدمات العامة في ٣١ كانون الثاين/يناير ١٩٩٦ إلى ٣٩,١ و ٥ في المائة، على التوالي، في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وقد أُبلغت اللجنة الاستشارية، بعد الاستفسار، أن الأمانة العامة لم تقم بأي محاولة مقصودة لزيادة معدل الشغور فوق المعدلين المستهدفين البالغين ١٠,٤ و ٧,٥ في المائة للفئة الفنية وفئة الخدمات العامة، على التوالي.

٨ - أما الاحتياجات الإضافية البالغة ١,٦ مليون دولار المتصلة بتغير الافتراضات التضخمية والانخفاض البالغ ٤٩,٣ مليون دولار المترتب على تقلب أسعار الصرف فيرد تعليلها في الفقرات من ١٢ إلى ١٧ من تقرير الأمين العام، وترد التفاصيل المتعلقة بأسعار الصرف الافتراضية والفعلية في الجدولين ٤ و ٥ من التقرير؛ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول ١ من التقرير أن العاملين الرئيسيين اللذين أسهما في تراجع أسعار الصرف هما انخفاض قيمة الفرنك السويسري (٣٢,٢ مليون دولار) و الشلن النمساوي (٦ ملايين دولار) مقابل دولار الولايات المتحدة.

٩ - وتتناول الفقرات من ١٨ إلى ٢٣ من التقرير مجموع الاحتياجات الإضافية البالغة ٣٠ مليون دولار المتصلة بالالتزامات التي عقدها الأمين العام بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٢١٧/٥٠ بشأن النفقات غير المنظورة والاستثنائية (٤,٣ ملايين دولار)، والالتزامات التي أذنت بها الجمعية العامة لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا (٢١ مليون دولار) والبعثة المدنية الدولية إلى هايتي (٢,٦ مليون دولار)، والاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين. وكما تبين الفقرة ٢٣، جرى الوفاء بهذه الاحتياجات الإضافية في حدود المستوى الحالي للاعتمادات، بالنظر إلى استمرار الأداء المواتي لسعر صرف دولار الولايات المتحدة مقابل العملات الأخرى. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى الملاحظة التي أوردتها في الفقرة ٣٦ من تقريرها (A/51/7/Add.1) ومفادها أنه "حتى لو أمكن استيعاب جزء على الأقل من تكلفة هذه الولايات الجديدة بسبب تقلبات أسعار الصرف والتضخم، فإن اللجنة الاستشارية تعتقد أن من المهم تذكر أن قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ قد أُعيد تأكيده (انظر، مثلا، قرارات الجمعية العامة ٢٣٠/٥٠ و ٢٣١/٥٠ و ٢٣٢/٥٠) ويستمر تنفيذه إلى أن تغيره الجمعية تحديدا".

١٠ - وكما تبين الفقرة ٢ من تقرير الأمين العام، يستند المستوى النهائي المتوقع للنفقات والإيرادات لفترة السنتين إلى النفقات الفعلية للشهور الـ ١٨ الأولى، والاحتياجات المسقطة للأشهر الستة الأخيرة، والتغيرات في معدلات التضخم وأسعار الصرف وتسويات تكلفة المعيشة مقارنة بالافتراضات الواردة في تقرير الأداء الأول. وترى اللجنة الاستشارية أنه بالنظر إلى ما استثمرته المنظمة في مجال التكنولوجيا

ينبغي أن تحاول الأمانة العامة أن ترتكز في تقارير الأداء على النفقات الفعلية للشهور الـ ٢١ الأولى بدلا من الشهور الـ ١٨ الأولى من فترة السنتين، كما هو الحال في الوقت الحاضر.

١١ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن النفقات التقديرية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ تتضمن التزامات غير مصفاة. وتطلب اللجنة الاستشارية أن توضح تقارير الأداء المقبلة مبلغ الالتزامات غير المصفاة المتضمنة في النفقات التقديرية لفترة السنتين.

١٢ - وتتناول الفقرات من ٣٢ إلى ٣٥ من تقرير الأمين العام الانخفاض البالغ ٢٨,٧ مليون دولار المسقط في باب الإيرادات. وفيما يخص المعلومات الواردة في الفقرة ٣٤ من التقرير، أُبلغت اللجنة الاستشارية، بعد الاستفسار، أن انخفاض الإيرادات من إيجار أماكن العمل في باب الإيرادات ٢ المترتب على أسباب منها انتقال اليونيسيف في نهاية عام ١٩٩٥ إلى مبان تملكها سلطات جنيف ونقل متطوعي الأمم المتحدة إلى بون في عام ١٩٩٥ يعزى إلى أنه ما كان من الممكن توقع انتقال هاتين المنظمتين لدى إعداد ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧.

١٣ - وتوصي اللجنة الاستشارية، على ضوء ملاحظاتها وتوصياتها، بتخفيض قدره ١٠,٤ ملايين دولار فيما يتعلق بنظام المعلومات الإدارية المتكامل في إطار أبواب النفقات من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧.

- - - - -